

إعادة إدماج العائدين في ليبيريا اقتصادياً

ناوهايكو أوماتا ونوريكو تاكاهاشي

منذ مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، عكفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تنفيذ برامج إنعاش اقتصادية للعائدين إلى بعض البلدان في مرحلة ما بعد النزاع. ولم يُتَبَّت حتى الآن إلى أي درجة كانت هذه البرامج التدريبية عملية في إعادة إدماج العائدين اقتصادياً.

وبتزايد العائدين بأساليب سبل كسب الرزق الرائجة ومهارات إدارة الأعمال، كانت النية تأهيل العائدين لإعادة بناء مشاريعهم الخاصة أو إيجاد فرص عمل لإعالة أنفسهم في بيئة الاقتصاد الليبيري الهش. ويشير بحثنا لنتائج مختلطة لأثر برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

نتائج مختلطة للتدريب المهني

لقد كان الهدف الرئيسي لهذه البرامج التدريبية تسهيل التأقلم الاقتصادي للعائدين سواء كان للمستفيد شكل من أشكال مصادر الدخل أم لا بعد حصولهم على تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهو مؤشر أساسي لمدى تأثير البرامج. ولذلك، سألنا جميع المشاركين في الاستقصاء عما إذا كانوا يزالون حالياً أنشطه لكسب الرزق أم لا.

وأجاب ٤٤ فرداً (٥٩٪) من بين ٧٤ فرداً اختبروا عشوائياً (٣٧ من برنامج تنمية ريادة الأعمال و٣٧ من برنامج تدريب المهارات) أنهم لم يخطرطوا في أي أنشطة مدرة للدخل منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ بالرغم من إنهاءهم تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وأرجع الغالبية العظمى من هؤلاء الـ ٤٤ فرداً أسباب ذلك إما لغياب رأسمال بدء المشروع التجاري أو للانكماش الاقتصادي الذي سببه انتشار فيروس إيبولا.

فغياب خدمات الإقراض تحدّ طويلاً الأمد في ليبيريا ولم تقدم برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التدريبية أي دعم مالي. وجاء كثير من المستجيبين على ذكر هذه المسألة مثلما يتضح في ملاحظات جريج وهو أحد العائدين من غانا ومشارك في برنامج تدريب المهارات:

”انهيت دورة التدريب على مهارات السباكة في يوليو/ تموز ٢٠١٤. لكنني... لم استخدم إطلاقاً ما تعلمته. وكنت أرغب في بدء مشروعني الخاص إلا إنني لم أجد رأس المال الكافي لفعل ذلك. نعم، بعد تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اكتسبنا المعرفة لكننا لا نستطيع تطبيقها في الواقع العملي“.

كانت ليبيريا تمر بمرحلة إنعاش تدريجي من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها أربعون سنة من الحرب الأهلية الوحشية في الفترة بين ١٩٨٩ و٢٠٠٣ وتسببت في التهجير القسري لما يُناهز ٧٠٠ ألف ليبيري خارج البلاد. وقد أعيدت أعداد كبيرة من الليبيريين إلى الوطن عقب اتفاقية وقف إطلاق النار الأخيرة في ٢٠٠٣، وعندما دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ٢٠١٢ لتنفيذ مادة انتهاء حالة اللجوء عاد عشرات الآلاف من اللاجئين الباقين إلى ليبيريا.

لكنّ محدودية البنية التحتية وضعف الأساس الاقتصادي في ليبيريا كانت مثيرة للقلق بشأن مدى قدرتها على إدماج العائدين حديثاً بنجاح. ويعيش نحو ثلثي الليبيريين في فقر وخاصة في المناطق الريفية. وفي أثناء النزاع المطول، غادرت مشروعات تجارية دولية كثيرة البلاد وأخذت معها فرص العمل ورأس المال. وفي ظروف مماثلة، أثقلت أعداد العائدين الكبيرة من البلدان المجاورة كاهل موازنة البلاد ومواردها الشحيحة، ومثّل ذلك بالتالي حافزاً قوياً للحكومة للنظر في كيفية تعزيز فرص سبل العيش للعائدين.

وعلى أساس هذه الخلفية، طرحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٤ برنامجين تدريبيين في ليبيريا. قدم البرنامج الأول باسم برنامج تنمية ريادة الأعمال ١٢٠ ساعة تدريبية من خلال وحدتين: الأولى، مقدمة لريادة الأعمال والعمل والمهارات الحياتية والثانية، كيفية إنشاء الأعمال التجارية الخاصة بك وإدارتها. ودرب برنامج تنمية ريادة الأعمال في الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى مايو/ أيار ٢٠١٤ ما بلغ عدده ٦٨٥ عائدًا. واستقاءً من نتائج تقييم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسوق العمل المحلي، قدم البرنامج الثاني باسم برنامج تدريب المهارات مجموعة واسعة من المهارات والأساليب المهنية مثل السباكة والتجميل وتقديم الطعام وخدمات الكمبيوتر وميكانيكا السيارات والخبز وتجديد الشعر. ودرب برنامج تدريب المهارات في الفترة من مارس/ آذار إلى يوليو/ تموز ٢٠١٤ نحو ٣٢٧ مستفيداً.



تدريب في صيانة السيارات في معهد التدريب المعني NETLIB.

ما الذي نستخلصه من هذه الدراسة؟

بالنظر إلى طبيعة التأقلم الاقتصادي متعددة الجوانب، يتضح مما لا يدع مجالاً للشك أن تجهيز العائدين بأساليب سبل كسب الرزق وحدها غير كاف لتمكينهم من بناء سُبل عيش اقتصادية ناجحة. ومن النتائج المستفادة من هذه الدراسة ضرورة إصلاح برامج التدريب المهني باتباعها بتوفير رأس المال الأولي أو توفير فرص الحصول عليه. وبالرغم من الإنطباع الإيجابي الذي أعرب عنه كثير ممن تلقوا التدريب عن جودة التدريب الذي حضروه عموماً فهم يثقون أيضاً أن الحصول على رأس المال من النقاط الحاسمة التي يفتقدها البرنامج. فدون القدرة على تحويل مهاراتهم في كسب الرزق إلى مشروع قابل للتطبيق سيظل وقتهم ووقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واستثماراتهم في تلك البرامج التدريبية غير مستغلة.

وقد اكتسب الـ ٣٢٧ مشاركاً في برنامج تدريب المهارات بعض أساليب كسب الرزق الجديدة لكن غياب رأس المال لبدء مشاريعهم الخاصة وشح فرص العمل المتاحة الأخرى منعا كثيراً منهم عن الاستفادة من هذه المهارات.

والسبب الرئيسي الثاني وراء عدم قدرتهم على العمل كان أزمة فيروس إيبولا في ٢٠١٤ الذي خلف وراءه هبوطاً ملحوظاً أو سلبياً في النمو الاقتصادي في ليبيريا وأثر تأثيراً خاصاً على بعض محاولات بناء سبل كسب الرزق:

”حصلت على تدريب على مهارات الخبز مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وكنت أرغب في بدء مشروع مخبز ولكنني لم أستطع. فأثناء اجتياح فيروس إيبولا كان الناس يخشون تناول الطعام الذي يصنعه الآخرون لأنهم لا يعرفون إذا ما كان الشخص الذي أمامهم مصاب بهذا الفيروس أم لا.“ (كيفن، أحد العائدين من غينيا).

وبالنسبة للثلاثين شخص الباقين ممن انخرطوا في أي شكل من أشكال سبل كسب الرزق، ظل الدور الذي مثله تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية معهم إلى حد ما غامضاً. ووفقاً لنتائج بحثنا، معظمهم يديرون الآن النشاط التجاري نفسه الذين كانوا يشتغلون به قبل حصولهم على تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. أي إن هؤلاء العائدين كان لديهم بالفعل استراتيجيات مستدامة لتوليد الدخل قبل الاشتراك في برامج إعادة الإدماج التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ومع ذلك، أشاد معظمهم بالقيمة الكبيرة المكتسبة من الدروس والأساليب التي تعلموها من برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التدريبية. ومع الاستمرار في نشاط كسب الرزق نفسه، أقر بعض المتدربين في برنامج تدريب المهارات بتحسّن مهاراتهم المهنية واستفاد كثير من متدربي برنامج تنمية ريادة الأعمال من مهارات تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال التي درّست لهم في هذا البرنامج. فعلى سبيل المثال وصفت مارتا إحدى العائدات من غينيا وصاحبة متجر في مونروفيا التحسينات التي تمكنت من إجرائها على مشروعها بقولها:

”تحسنت أعمالي تحسناً هائلاً منذ أنهيت تدريب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. واستفدت من دروس برنامج تنمية ريادة الأعمال حول عملية جرد المخزون. واستفدت كذلك من دروس الترويج لزيادة دخل المبيعات.“

أوضاع اللجوء المطولة في جميع أنحاء العالم. ومثلما شهدنا في ليبيريا وأنغولا وسيراليون، بمجرد أن يبدو الوضع السياسي في بلد الموطن مستقرًا من قبل المجتمع الدولي، تبدأ عمليات إعادة اللاجئين إلى موطنهم على نطاق واسع. ولذا فمن الضروري على منظمات التنمية إدراك كيفية تسهيل البرامج التدريبية المهنية والتجارية لعملية إعادة الإدماج الاقتصادي الفعّال للاجئين العائدين للوطن.

ولتحقيق دعم مفيد للإدماج الاقتصادي للعائدين في المناطق المتضررة من الأزمات، تهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تعزيز شراكها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وستشتمل تلك الشراكات على منظمات دعم اللاجئين التقليدية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظماتها الشريكة المنفذة بالإضافة إلى الشراكات مع المنظمات المتخصصة مثل مؤسسات التمويل الأصغر. فالعمل عن كثب مع تلك المنظمات سيمكن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من سد ثغرات محددة في طريقها الحالية لإعادة الإدماج وتحقيق تنسيق أفضل مع المنظمات الأخرى على أرض الواقع.

وتمثل هذه الدراسة على بلد واحد نقطة انطلاق لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وتكليف للمنظمة بإجراء متابعة مهمة يجمع مزيد من البيانات في سياقات مختلفة. فمن خلال إجراء مزيد من الأبحاث، تسعى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى تحديد أمثلة الممارسات المثلى في برامج التدريب المهني للاجئين العائدين.

ناوهايكو أوماتا naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk

باحث رئيسي، مشروع الإبداع الإنساني، مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد. www.rsc.ox.ac.uk

نوريكو تاكاهاشي n.takahashi@unido.org

مسؤول التنمية الزراعية، فرع تنمية الأعمال الزراعية، منظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا. www.unido.org

Omata N (2013) 'Repatriation and integration of Liberian refugees from Ghana: the importance of personal networks in the country of origin',

Journal of Refugee Studies, 26 (2), 265-282.

١. عودة اللاجئين الليبيريين القادمين من غانا ودمجهم: أهمية الشبكات الشخصية في البلد الأصلية)

٢. تخطط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإجراء استقصاء متابعة في ليبيريا بعد زوال الآثار الجسيمة التي أحدثها فيروس إيبولا.



ويسلط هذا التقييد بدوره الضوء على أهمية الشراكات في تيسير التأقلم الاقتصادي للعائدين. وليس من الضروري أن يكون الدعم المالي لرأس المال الأولي مقدماً من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية نفسها بل إن مؤسسات التمويل الأصغر أو البنوك المحلية أو منظمات التنمية مناسبة أكثر لتقديم هذا النوع من المساعدة للعائدين.

البحث عن الممارسات المثلى

على الرغم من زيادة برامج التدريب المهني المقدمة للاجئين العائدين، لا يُعرّف سوى القليل عما إذا كانت مثل هذه التدخلات تساعد العائدين على إعادة الاندماج في الاقتصادات الوطنية أم لا وكيفية ذلك. وما زال ثمة حاجة ماسة لتطوير فهم أفضل لآثار مثل هذه البرامج التدريبية. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٠١٤ كان هناك أكثر من ١٠ ملايين لاجئ يعيشون في